

أثر التمويل المصرفي الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام نموذج ARDL

The impact of agricultural banking finance on economic growth in Algéria Standard study for the period 1990- 2019 using the ARDL model .

مزغاش لميس^{1*}، د.قصاص شريفة²

¹ جامعة 20 أوت 1955، مخبر Ecofima، بسكيكدة، الجزائر

² جامعة 20 أوت 1955، مخبر Ecofima، بسكيكدة، الجزائر

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/30

تاريخ الاستلام: 2022/02/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر التمويل المصرفي الزراعي على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، باعتبار أن القطاع الزراعي يعتبر من بين القطاعات الاستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها للرفع من معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، حيث استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس أثر القروض الزراعية على نمو الناتج المحلي في الجزائر للفترة (1990-2019). ولقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية بأنه لا يوجد تأثير للتمويل المصرفي الزراعي على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في المدين القصير والطويل، هذا يتناقض مع المنطق الاقتصادي، حيث أن الزيادة في نسبة القروض الموجهة للقطاع الزراعي حتما تؤدي إلى تطوير مخرجات القطاع الزراعي كما ونوعا وبالتالي تحقيق معدلات نمو موجبة .

الكلمات المفتاح: تمويل الزراعي، قروض الزراعية، ناتج المحلي الاجمالي (GDP)، نموذج (ARDL).

تصنيف JEL : E2،Q14 .

Abstract:

This study aims to clarify the impact of agricultural banking financing on GDP growth in Algeria, given that the agricultural sector is among the strategic sectors that can be relied upon to raise economic growth rates outside the hydrocarbon sector, where we used the Autoregressive Distributed Time Lapse (ARDL) model. To measure the impact of agricultural loans on the growth of GDP in Algeria for the period (1990-2019).

The results of the applied study showed that there is no effect of agricultural banking financing on the growth of GDP in Algeria in the short and long term. This contradicts the economic logic, as the increase in the percentage of loans directed to the agricultural sector inevitably leads to the development of the agricultural sector's outputs in quantity and quality, and thus achieving positive growth rates.

Keywords: Agricultural finance, agricultural loans, gross domestic product (GDP), ARDL model

Jel Classification Codes: Q14،E2

1. مقدمة

يعد القطاع الزراعي ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد الوطني لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لدفع عجلة النمو، وقد أدركت الجزائر أهمية هذا القطاع كقطاع تنموي بديل يخلصها من تبعيتها لقطاع المحروقات ويعتبر التمويل هو الدعامة الأساسية لإنجاح أي قطاع، ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات التي تحتاج إلى التمويل بشكل دوري يضمن استمراره وتطوره، حيث انتهجت الجزائر العديد من البرامج والاجراءات التمويلية موجهة لقطاع الزراعة، إلا أن نجاح هذه البرامج والاجراءات لا يقاس بحجم التمويل بل بزيادة ونمو القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي .

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

➤ ما مدى تأثير القروض الزراعية على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ؟

1.1. فرضيات البحث

على ضوء ما تم التطرق إليه في التساؤل الرئيسي وأملا منا في تحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ الزيادة في التمويل الزراعي والأراضي الزراعية كمدخلات رئيسية في الانتاج الزراعي تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر .
- ✓ هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين انتاج الحبوب ونمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر .
- ✓ لا يوجد تأثير للتمويل المصرفي الزراعي على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر .

2.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في توضيح مدى فعالية آليات التمويل والمشاريع الممولة الموجهة للقطاع الزراعي في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال قياس أثر التمويل الزراعي على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر .

3.1. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

- قياس أثر العلاقة بين التمويل المصرفي الزراعي ونمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر .
- إبراز دور إنتاج الحبوب في الرفع من معدلات الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر باعتباره منتج حيوي في الاقتصاد الجزائري .
- معرفة مكانم الخلل المتعلقة بآليات التمويل الموجه للقطاع الزراعي .

4.1. منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته وطبيعة الموضوع، من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل آثار المتغيرات المفسرة على المتغير التابع مع تحليل نتائج الدراسة، وكذلك تم استخدام المنهج الكمي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال استعمال نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة زمنيا (ARDL) بالاستعانة ببرنامج Eviews10 .

2. ماهية التمويل الزراعي

1.2. مفهوم التمويل الزراعي

"يهتم التمويل الزراعي في كيفية الحصول على رأس المال واستخدامه في الزراعة فهو يبحث في الطرق و الوسائل المستخدمة في تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي الاستعمالات المثلى لرأس المال في الإنتاج الزراعي، ويهتم أيضا بدراسة المؤسسات المالية التي بواسطتها يمكن جعل رأس المال والعمل وحتى الأرض متيسرة للزراعة" (جواد سعد العارف، 2010، صفحة 62)

كما يعرف بأنه "فرع من فروع الاقتصاد الزراعي يهدف إلى حل مشكلة ندرة رأس المال الذي تواجهه المزرعة وكيفية استخدامه استخداما أمثل سعيا لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية في القطاع الزراعي وتقليل التكاليف الإنتاجية وزيادة نسبة الأرباح التي تعود على المقتصد الزراعي" (رحمن حسن الموسوي، 2013، الصفحة 155)

من خلال الطرح السابق يمكن تعريف التمويل الزراعي هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال الذي تحتاجه الزراعة لشراء الأدوات الانتاجية التي تساعد على إنتاج المحاصيل الزراعية كالبنود والأسمدة، الأرض، المعدات... الخ.

2.2. أهمية التمويل الزراعي:

للتمويل الزراعي أهمية بالغة خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على الزراعة كمورد أساسي لها، تتلخص هذه الأهمية في: (جابري أميرة، 2015-2016، الصفحات 215-218)

- توفير التمويل الزراعي المناسب يمكن المزارعين من اقتناء الأنواع المختلفة من البذور المنتقا ذات الجودة العالية ، والآلات الزراعية الحديثة التي يكون غالبا عاجز على توفيرها والتي يعود استعمالها بنتائج جيدة في المحصول؛
- يعمل التمويل الزراعي من زيادة الدورات الإنتاجية وبالتالي التقليل من البطالة الموسمية من خلال العمل المستمر خلال الدورات الزراعية ؛
- يؤدي التمويل الزراعي إلى زيادة الإنتاج الزراعي والنهوض بالتنمية الزراعية والتقليل من التبعية الغذائية؛
- يرفع التمويل الزراعي مستوى معيشة المزارعين وزيادة مساهمة الدخل الزراعي في تركيب الدخل الوطني؛

3.2. مخاطر التمويل الزراعي

تعتبر الزراعة من بين النشاطات التي لا يمكن التحكم فيها فهي ذات مخاطر عالية حيث ترتبط بالتقلبات المناخية وتقلبات أسعار منتجاتها داخل الأسواق المحلية والعالمية ومن بين أهم المخاطر التي تواجه القروض الزراعية ما يلي: (زاوي بومدين و مختاري فيصل، 2015-2016، الصفحات 96-97)

أ. المخاطر المناخية والطبيعية:

نظرا لصعوبة التكهن بالطبيعة ومستوى إنتاجية القطاع الزراعي يجعل هذا الأخير يمتاز بعدم اليقين، ومن أجل مواجهة هذا النوع من المخاطر تعمل السياسات الزراعية إلى تشجيع عملية تنوع النشاطات الإنتاجية، فإذا تعرضت إحدى المنتجات لخطر ما يمكن تعويض نقص إيراداته من إنتاج باقي المحاصيل .

إضافة إلى طبيعة النشاط الزراعي الموسمي يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل الخاصة بالتمويل، إذ يزداد الطلب على القروض من قبل المزارعين دفعة واحدة وفي نفس الوقت خلال المرحلة التي تسبق عملية الزرع في حين يكون التسديد بعد عملية الحصاد، فعلى المؤسسات المالية إدارة السيولة المحدودة بفعالية في تغطية احتياجات القطاع الزراعي .

ب. المخاطر الاقتصادية وحماية البيئة:

هناك مخاطر أخرى ذات طابع اقتصادي يمكنها أن تؤثر في إيرادات المحاصيل الزراعية أهمها: مشكل العرض وتشبع الأسواق، تذبذب الأسعار، صعوبة الوصول إلى رغبات الزبائن، مشكل النقل وضعف قدرات الأسواق، مشكل المنافسة مع الخارج وعدم المساواة في القدرات والامتيازات... الخ.

كما يواجه الفلاحون حالة من عدم توفير الأمن التجاري لمنتجاتهم نظرا لارتفاع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية التسويق الزراعي منها: ارتفاع أسعار المواد الأولية مع رداءة نوعيتها، عدم القدرة على التحكم في أسعار الأسواق، بيئة اقتصادية واجتماعية غير مستقرة، ارتفاع معاناة الفلاح من مشكل ملكية الأراضي، الارتفاع المفرط في الضرائب على التجارة الخارجية، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية داخل المناطق الريفية مما يعيق عملية التسويق الزراعي ويرفع من تكلفتها.

ضعف تنمية القدرات البشرية وخدمات التكوين وضعف البنية التحتية للاتصالات وعدم القدرة على الوصول للأسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية في الوقت المناسب كل هذه العراقيل تجعل المؤسسات المالية تنفر من المناطق الفلاحية للاستثمار فيها.

4.2. مصادر التمويل الزراعي

يمكن التعرف على مصادر التمويل الزراعي بما يأتي: (إكتفاء عذاب زغير، 2017، الصفحات 48-49)

أ. الميراث: يعد الميراث أحد مصادر توفير رأس المال فنظام الوراثة يحتم نقل رؤوس الأموال إلى الورثة الشرعيين وبهذا فهو يمثل حقا مكتسبا للمزارع.

ب. الادخار: يعد الادخار من المصادر المهمة للحصول على رأس المال، إذ يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطع ولم ينفق على الاستهلاك فضلا عن رأس المال المستثمر، لذلك يعد الادخار على المستوى القومي المصدر الرئيسي للاستثمار في تكوين رأس المال.

ج. الاقتراض (الائتمان): يعد الاقتراض مصدرا مهما في تحصيل رأس المال، وعملية الاقتراض أو الائتمان عملية منظمة توفر القروض للمزارعين بالشروط المناسبة، وتستخدم بالكيفية التي تحقق زيادة الانتاج والدخل وتتعدد مصادر الاقتراض فتشمل:

- الاقتراض من الأفراد (التجار و السماسرة

- الاقتراض من ملاك الأراضي

- الاقتراض من تجار الحاصلات (يقوم تجار الحاصلات بشراء المحاصيل الزراعية من المزارعين وهي في بداية النمو ما يسمى

بالبيع الأخضر بأسعار زهيدة مستغلين ضيق حالتهم المادية)

- الاقتراض من المصارف التجارية

- الاقتراض من شركات التأمين

- الاقتراض من الجمعيات التعاونية

د. الإيجار: مبالغ الإيجار تمثل وسيلة من الوسائل التي تمكن المزارع من الحصول على رأس المال الزراعي المتمثل في الأرض أو الآلات أو غيرها من عناصر الإنتاج، فيلجأ المزارع الذي استأجر الأرض لاستخدامها نظير دفع إيجار نقدي أو عيني يتفق عليه، ولكن هناك بعض المآخذ على هذا النظام، فالإيجار يقتصر في أغلب الأحيان على توفير عنصر الأرض للمزارع المستأجر، بينما يبقى المزارع في حاجة رأس المال اللازم للعمليات الزراعية ولاسيما رأس مال التشغيل.

يمكن إجمال مصادر التمويل بالآتي:

- ✓ **التمويل الذاتي:** يقوم المزارع بتمويل مشروعاته الزراعية من أمواله الخاصة.
- ✓ **التمويل الخاص:** ويشمل التمويل من التجار، مالكي الأراضي، المربين، والوسطاء، الملاك، الشركات الزراعية، المصارف التجارية، الأقارب .
- ✓ **التمويل المؤسسي:** تنقسم إلى :
 - مصادر الاقتراض الزراعي الحكومي (رسمية).
 - مصادر الاقتراض الزراعي شبه الحكومي (شبه رسمية).
 - الاقتراض الزراعي التعاوني .

5.2. أنواع القروض الزراعية

أ. **القروض بحسب الأجل:** وهو التصنيف بحسب فترة استرداد القروض حيث تنوع إلى: (علي جدوع الشرفات و تركي محجم الفواز، 2018، الصفحات 81-82)

- **قروض قصيرة الأجل:** هي القروض الموجهة لسد الاحتياجات الزراعية الموسمية للفلاحين، وعموما لا يزيد أجل تسديدها عن سنة واحدة إلى سنتين .
- **القروض المتوسطة الأجل:** هي القروض الموجهة لتمكين المزارعين من الحصول على الآلات والمواشي واجراء التحسينات على المزرعة، حيث تسدد خلال مدة أطول من مدة القروض القصيرة الأجل ولا تتجاوز المدة الدنيا للقروض الطويلة الأجل، حيث حددت على العموم من خمس إلى ستة سنوات.
- **القروض طويلة الأجل:** هي القروض الموجهة لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها استرداد ما أنفق عليها خلال فترة زمنية طويلة كإثراء الأراضي و مشاريع الري... الخ، مدة تسديدها تزيد عن الحد الأعلى لمدة تسديد القروض المتوسطة الأجل حددت عموما بعشرين سنة في بعض الدول.

ب. **القروض الزراعية بحسب الغاية من استعمالها:** يتم تصنيفها إلى: (علي جدوع الشرفات و تركي محجم الفواز، 2018، الصفحة 82)

- قروض الزراعات البعلية تشمل حفر الآبار وبناء الخزانات والقنوات وأنابيب الري... الخ .
- قروض الثروة الحيوانية .
- قروض المعدات الزراعية .
- قروض التصنيع الزراعي .
- قروض الإسكان الريفي .
- قروض التسويق الزراعي .

ج. **القروض الزراعية بحسب استعمالها الرئيسية:** يتم تصنيف القروض الزراعية بحسب الأغراض التي ستوجه إليها وتكون كالاتي: (رحمن حسن الموسوي، 2013، الصفحات 158-159)

- **قروض استثمارية:** هي القروض التي توجه لشراء الأراضي الزراعية أو تشييد المباني أو شراء الآلات الزراعية اللازمة للنشاط الزراعي .

- قروض إنتاجية: هي القروض التي توجه لتمويل العمليات الإنتاجية الزراعية وتهدف إلى زيادة الإنتاج واستمراره .
- قروض استهلاكية: وهذه قروض غير إنتاجية لا ترتبط بالعملية الإنتاجية، بل تستخدم لتغطية النفقات المعيشية العائلية للمزارعين، وتمثل عبئا في العملية الإنتاجية.
- د. القروض الزراعية بحسب الضمانات: يتم تصنيفها إلى صنفين: (رحمن حسن الموسوي، 2013، الصفحة 159)
- قروض بضمانات عينية أو عقارية : يمنح البنك القرض للمزارع بعد الحصول على ضمان عيني .
- قروض بضمانات شخصية : حيث يتدخل شخص ويضمن المزارع لدى البنك ، ويتعهد بالتسديد في حال عدم تسديد القرض من قبل المزارع.

6.2. شروط نجاحه في الجزائر

- حتى تكون سياسة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي ناجعة يجب أن تراعي الأسس التالية: (بن سميحة دلال و بن سميحة عزيزة، الصفحات 4-3)
- يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يترتب عليه زيادة في الإنتاج تصاحبها زيادة الدخل الزراعي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض ؛
 - إن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة لهذا يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار أي تقديم قروض بسعر فائدة منخفض ؛
 - منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيابة وليس الملكية، لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وبالتالي يصعب استفادتهم من القروض ؛
 - على المؤسسة المقرضة التسهيل للفلاحين الحصول على القروض وبشروط بسيطة حتى يتسنى على كل فلاح الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب ؛
 - يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه مؤسسات الإقراض ويمكن لهم ذلك من خلال إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنوع الإنتاج الزراعي وإدخال مختلف التقنيات الحديثة للإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات؛
 - كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الزراعي يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على محاصيلهم الزراعية لدى المؤسسات المختصة؛
 - يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛
 - يجب استخدام القروض الزراعية للأغراض التي منحت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك في منح القروض فقط إنما متابعة ومراقبة هذه القروض ؛
 - يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع؛
 - على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح للفلاح؛

3. واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في الجزائر

1.3 تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل الاستثمار الزراعي مستخدما أساليب متنوعة وأنواع من القروض هي: (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

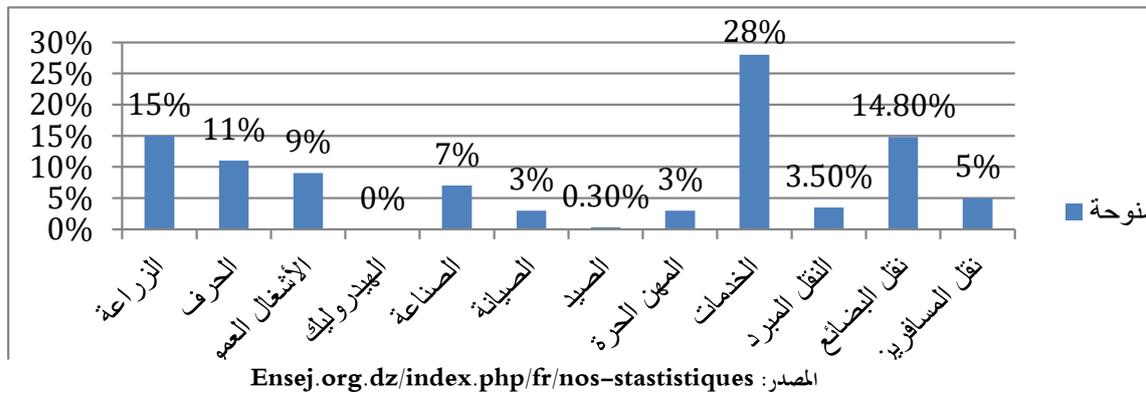
- أ. **قرض الرفيق:** هو عبارة عن قرض استثماري، مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة، وموجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي، منظمين على شكل تعاونيات أو مجتمعات اقتصادية.
 - ب. **قرض الرفيق الفدرالي:** هو عبارة عن قرض استغلال مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة، وموجه لتمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة على شكل شركات اقتصادية أو تعاونيات، والتي تنشط في مجال وحدات تحويل المنتجات الفلاحية وتخزينها وتثمينها.
 - ج. **قرض التحدي:** هو عبارة عن قرض استثماري، مدعوم جزئيا من طرف الدولة، يمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة، أو مستثمرات قائمة على أرض زراعية غير مستغلة، التابعة للملكية خاصة أو لأموال الدولة الخاصة.
 - د. **قرض التحدي الفدرالي:** هو عبارة عن قرض استثماري، مدعوم جزئيا من طرف الدولة، يمنح للمتعاملين (متعاملي التحويل، التعبئة و تخزين المنتجات الفلاحية).
 - هـ. **قرض السكن الريفي:** هو بمثابة قرض رهن عقاري موجه للأفراد ومخصص حصريا لتمويل الاسكان في المناطق الريفية.
- قرض الايجار المالي (ليزنيغ): هو عبارة عن قرض بيع بالإيجار من أجل استئجار الآلات الزراعية ومعدات السقي، المصنعة محليا، والتي تدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار. كما يعتبر البيع بالإيجار بمثابة قرض مدعوم جزئيا من طرف الدولة.

2.3 التمويل من خلال القرض المدعم:

أ. القروض الزراعية المدعمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 1997، إذ تقوم بتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة حيث مولت 738 من الأنشطة المصغرة منذ نشأتها إلى غاية سنة 2013، ومن اجل ضمان نجاح المشاريع الممولة من طرف الوكالة تم إلزام المستفيدين من القروض (الشباب المقاولين) للخضوع إلى برامج تدريبية تلي حاجاتهم وتوضح صعوبات اختيار المشروع المناسب الذي يحقق المر دودية واحتياجات المستهلك معا. (بودرجه رمزي وآخرون، 2021، الصفحة 254)

الشكل رقم (1): المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ لغاية سنة 2019.



أثر التمويل المصرفي الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر

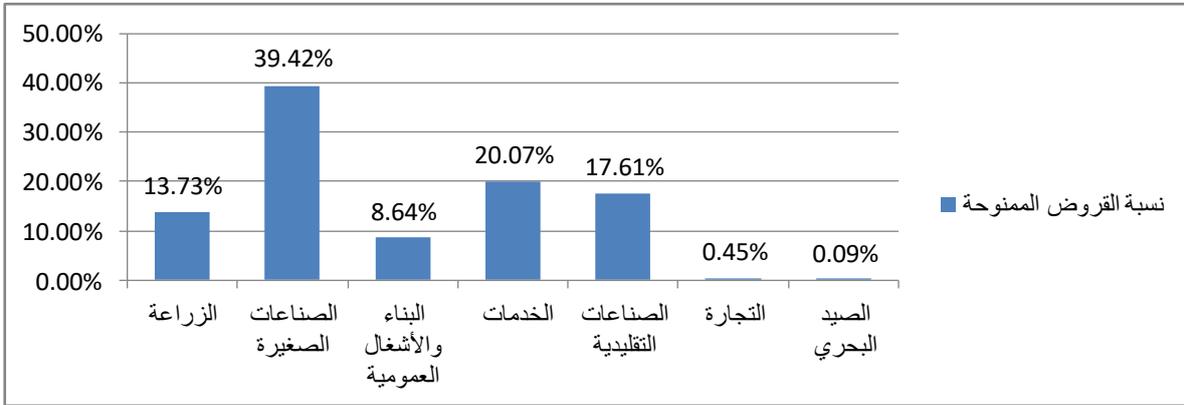
دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام نموذج ARDL

بلغ إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة 381427 مشروع، حيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الخدمات تمول بنسبة 28% كأعلى نسبة بالنسبة للقطاعات الأخرى يليها قطاع الزراعة و نقل البضائع بنسبة 15% و 14.80% على التوالي وهي نسبة معتبرة، كما نلاحظ أن هناك بعض القطاعات الأخرى المدعومة بنسب متوسطة كقطاع الحرف والأشغال العمومية والصناعة ، أما باقي القطاعات الأخرى مهمشة نسبة التمويل الموجهة إليها ضعيفة جدا.

ب. القروض الزراعية المدعومة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، فهي تمنح القروض لفئة المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنظم بهدف إدماج المواطنين المستفيدين اقتصاديا واجتماعيا عبر إحداث المشاريع المنتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية. (فتيحة ملعب و سيد علي بلحمدي، 2020، الصفحة 58)

الشكل رقم(2): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2019.



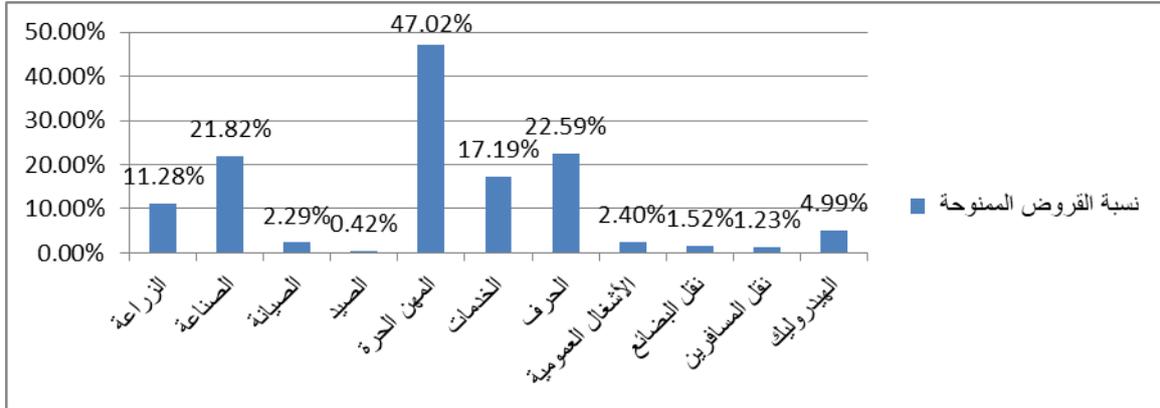
المصدر: angem.dz/ar/article/prets-octroyes

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة هي نسبة معتبرة قدرت بـ 13.73% وهذا ما يعكس توجه الوكالة نحو تطوير القطاع الفلاحي عن طريق القروض المصغرة، إلا أنه هناك قطاعات أخرى مولت بنسب كبيرة كالصناعات الصغيرة والخدمات والصناعات التقليدية قدرت نسبة التمويل بـ 39.42%، 20.07% و 17.61% على التوالي، في حين هناك قطاعات مهملة كقطاع التجارة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية قدرت نسبهم بـ 0.45%، 0.09% و 8.64% على التوالي .

ج. القروض الزراعية المدعومة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تم إنشاؤه سنة 1994 بموجب القانون رقم 188/94 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، هو عبارة عن مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي، حيث تساهم في تمويل الأعمال التي تدخل في إطار القرض المصغر وتمويل إحداث نشاطات من طرف المترشحين للاستفادة من التأمين عن البطالة. (جابر أميرة، 2016-2015، الصفحة 355)

الشكل(3): المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ نشأته إلى غاية 2019.



المصدر: فضيلة بوطورة وآخرون، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وامكانية اعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الاسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2020،1، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 840.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معظم المشاريع الممولة من خلال الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة موجهة إلى المهن الحرة بنسبة 47.02% يليه قطاع الحرف والصناعة كنسبة متقاربة 22.59%، 21.82% على التوالي، أما بالنسبة لقطاع الخدمات نسبة المشاريع الموجهة لهذا القطاع هي 17.19% يليه قطاع الزراعة والذي استفاد ب 11.28% من القروض الممنوحة لهذا القطاع كنسبة ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى سابقة الذكر .

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فهي مهمشة كانت النسبة الأكبر هي 4.99% من القروض الممنوحة فهي قطاعات ذات قدرة منخفضة على خلق مناصب الشغل مقارنة مع القطاعات الأخرى .

د. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

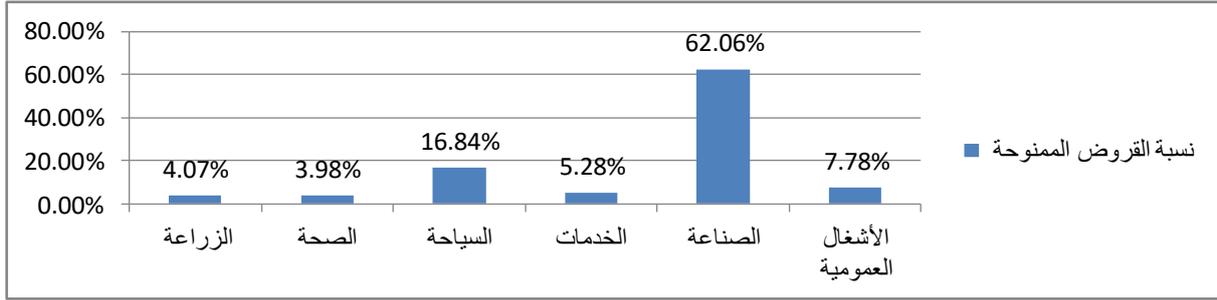
تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 03 /01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت 2001، حيث كانت تدعى سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI) من 1993 إلى غاية 2001 ، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وعرفها المشرع الجزائري في القانون 09/16 في نص المادة 26.

تعمل الوكالة على تسهيل وتسليط إجراءات إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع بصدد تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه، بالإضافة إلى قيامها بدور مكمل ينطوي عن الترويج للاستثمار في الجزائر عبر مختلف الوسائل الإعلامية والإشهارية منها. في مقابل قيامها بمعالجة ملفات الاستثمار تحصل الوكالة على مقابل مالي يحدد مقداره وكيفية الحصول عليه وذلك طبقا لنص المادة 26 من القانون 09 /16 الذي يتعلق بترقية الاستثمار في فقرتها الأخيرة. (خواترة سامية، 2020، الصفحات 47-48)

أثر التمويل المصرفي الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام نموذج ARDL

الشكل رقم(4): نسبة المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 2019



المصدر: فضيلة بوطورة وآخرون، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وامكانية انعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الاسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 1، 2020، جامعة المسيلة الجزائر، ص 842.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أعلى نسبة للتمويل من طرف الوكالة موجهة لقطاع الصناعة قدرت نحو 62.06% لسنة 2019 يليها قطاع السياحة بنسبة 16.84%، أما بالنسبة لباقي القطاعات فهي مهمشة نسبة التمويل الموجهة لها ضعيفة جدا بما فيها قطاع الزراعة والذي قدرت نسبته 4.07% .

4. قياس أثر التمويل المصرفي الزراعي على نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990 – 2019

1.4. التعريف بمتغيرات الدراسة

بعد القيام بتحديد متغيرات الدراسة المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع والتمويل المصرفي الزراعي، الأراضي الزراعية و إنتاج الحبوب كمتغيرات مستقلة .

- الناتج المحلي الاجمالي ورمزه في النموذج GDP (Gross Domestic Product) كمتغير تابع.
- التمويل المصرفي الزراعي ورمزه في النموذج Lend (Lending)؛
- الأراضي الزراعية ورمزها في النموذج Land (Land)،
- و إنتاج الحبوب ورمزه في النموذج Prod (Grain Production) كمتغيرات مستقلة .

2.4. التعريف بنموذج الدراسة

تستخدم الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا (ARDL) وهي المنهجية التي طورها كل من Pesaran(1997)، Shinand and Sun(1998)، و Pesaran et al(2001)، وتعتمد للتأكد من وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة بأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات، كما تتميز بأنها لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الرتبة I(0) أو I(1) أو كلاهما معا، لكن بشرط عدم وجود ولا متغير مستقر من الدرجة I(2) أو من درجة أعلى.

3.4. الصيغة الرياضية لنموذج الدراسة

$$d(y_t) = c + \lambda y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_{1;i} \times d(y_{t-i}) + \sum_{i=0}^K \alpha_{2;i} \times d(X_{t-i}) + \varepsilon_t$$

4.4. تحليل النتائج

أ. اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لنموذج

يعتبر اختبار الاستقرارية الخطوة الأولى في تحديد النماذج القياسية وهذا من خلال اختبارات جذر الوحدة والتي من أهمها اختبار ديكي فولر ADF واختبار فليبس بيرون، وبناء على ذلك يوضح الجدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستعمال اختبار ADF الموسع .

الجدول رقم (1): نتائج تطبيق اختبار Dickey-Fuller

| الفرق الثاني | | الفرق الأول | | | المستوى | | | المتغيرات | |
|-----------------|-----------|-------------|------------------|------------|---------|------------------|-----------|-----------|------|
| دون اتجاه ومقطع | اتجاه عام | لمقطع | بدون اتجاه ومقطع | باتجاه عام | المقطع | بدون اتجاه ومقطع | اتجاه عام | المقطع | |
| | | | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | 0.2775 | 0.1253 | 0.0290 | GDP |
| | | | 0.0000 | 0.0074 | 0.0003 | 0.1277 | 0.3022 | 0.0800 | Lend |
| | | | 0.0000 | 0.0001 | 0.0000 | 0.9558 | 0.0874 | 0.8098 | Land |
| | | | - | - | - | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | Prod |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

كما يوضحه الجدول فإن سلسلة Prod مستقرة في المستوى $I(0)$ ، أما بالنسبة لكل من سلسلة (GDP، Lend، Land) مستقرة في الفرق الأول $I(1)$ ، ومنه فهذه الحالة تمثل خليطاً بين $I(0)$ و $I(1)$ وبناء على ذلك يمكننا تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

ب. تقدير النموذج

تم اعتماد فترات التباطؤ وفقاً لمعيار Akaike info criterion (AIC) أنظر الملحق رقم (I)، وبناء على ذلك فقد تم اختيار النموذج (ARDL) بالإبطاء (1, 4, 0, 3).

الجدول رقم (2): تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (1, 4, 0, 3)

| |
|--|
| Dependent Variable: GDP Method: ARDL Date: 01/02/22 Time: 23:34 Sample (adjusted): 1994 2019 Included observations: 26 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) |
|--|

| Dynamic regressors (4 lags, automatic): LAND LEND PROD | | | | |
|--|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Fixed regressors: C | | | | |
| Number of models evaluated: 500 | | | | |
| Selected Model: ARDL(1, 0, 4, 3) | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
| GDP(-1) | 0.159206 | 0.205359 | 0.775256 | 0.4511 |
| LAND | -1.258873 | 0.874391 | -1.439714 | 0.1719 |
| LEND | -0.042388 | 0.022563 | -1.878630 | 0.0813 |
| LEND(-1) | 0.022977 | 0.028570 | 0.804224 | 0.4347 |
| LEND(-2) | 0.009243 | 0.028041 | 0.329632 | 0.7466 |
| LEND(-3) | -0.053236 | 0.025403 | -2.095636 | 0.0548 |
| LEND(-4) | 0.032825 | 0.021525 | 1.524952 | 0.1495 |
| PROD | 0.007222 | 0.013036 | 0.553999 | 0.5883 |
| PROD(-1) | -0.001476 | 0.013689 | -0.107819 | 0.9157 |
| PROD(-2) | 0.028930 | 0.017164 | 1.685544 | 0.1140 |
| PROD(-3) | -0.021253 | 0.015825 | -1.343023 | 0.2006 |
| C | 25.33981 | 15.75441 | 1.608426 | 0.1301 |
| R-squared | 0.586462 | Mean dependent var | | 3.153846 |
| Adjusted R-squared | 0.261539 | S.D. dependent var | | 1.749567 |
| S.E. of regression | 1.503469 | Akaike info criterion | | 3.957465 |
| Sum squared resid | 31.64586 | Schwarz criterion | | 4.538125 |
| Log likelihood | -39.44704 | Hannan-Quinn criter. | | 4.124674 |
| F-statistic | 1.804926 | Durbin-Watson stat | | 2.827072 |
| Prob(F-statistic) | 0.148360 | | | |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تشير احصائية فيشر للمعنوية الكلية للنموذج إلى معنوية النموذج حيث بلغت ($F = 0.148360$) وهي أقل من 10%

وبالتالي فالنموذج صالح للتقدير.

ج. اختبار العلاقة قصيرة الأجل

يوضح الجدول الآتي نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ وفق نموذج (ARDL).

الجدول رقم (3) : نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

| ARDL Long Run Form and Bounds Test | | | | |
|--|-------------|------------|-------------|--------|
| Dependent Variable: D(GDP) | | | | |
| Selected Model: ARDL(1, 0, 4, 3) | | | | |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Date: 01/02/22 Time: 23:38 | | | | |
| Sample: 1990 2019 | | | | |
| Included observations: 26 | | | | |
| Conditional Error Correction Regression | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C | 25.33981 | 15.75441 | 1.608426 | 0.1301 |
| GDP(-1)* | -0.840794 | 0.205359 | -4.094260 | 0.0011 |
| LAND** | -1.258873 | 0.874391 | -1.439714 | 0.1719 |
| LEND(-1) | -0.030580 | 0.025473 | -1.200476 | 0.2499 |
| PROD(-1) | 0.013424 | 0.042952 | 0.312533 | 0.7592 |
| D(LEND) | -0.042388 | 0.022563 | -1.878630 | 0.0813 |
| D(LEND(-1)) | 0.011168 | 0.025006 | 0.446633 | 0.6620 |
| D(LEND(-2)) | 0.020411 | 0.020188 | 1.011053 | 0.3291 |
| D(LEND(-3)) | -0.032825 | 0.021525 | -1.524952 | 0.1495 |
| D(PROD) | 0.007222 | 0.013036 | 0.553999 | 0.5883 |
| D(PROD(-1)) | -0.007678 | 0.027955 | -0.274637 | 0.7876 |

| | | | | |
|--|----------|----------|----------|--------|
| D(PROD(-2)) | 0.021253 | 0.015825 | 1.343023 | 0.2006 |
| * p-value incompatible with t-Bounds distribution. | | | | |
| ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$. | | | | |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (-0.840794) بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5%، ما يؤكد ذلك على وجود آلية تصحيح الخطأ بالنموذج والمقدرة 84.07% من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها من أجل العودة للوضع التوازني طويل الأجل.

وأظهرت النتائج وجود علاقة سالبة في الأجل القصير بين كل من التمويل المصرفي الزراعي (Lend) و الأراضي الزراعية (Land) مع نمو الناتج المحلي الجمالي (GDP) المتغير التابع وهو ما يتعارض مع المنطق الاقتصادي حيث أن الزيادة في نسبة التمويل المصرفي الموجه لقطاع الزراعة و زيادة نسبة الأراضي الزراعية كمدخلات في النشاط الزراعي يفترض أن يؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي الذي يساهم في زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي وهو ما لم يثبت.

بينما هناك علاقة موجبة بين انتاج الحبوب (Prod) ونمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، أي أن زيادة إنتاج الحبوب يساهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي .

د. اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الاجل

الجدول رقم (4): نتائج اختبار منهج الحدود Bounds test

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|------------------------|----------|---|-------|-------|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| Asymptotic: n=1000 | | | | |
| F-statistic | 3.937479 | 10% | 2.37 | 3.2 |
| K | 3 | 5% | 2.79 | 3.67 |
| | | 2.5% | 3.15 | 4.08 |
| | | 1% | 3.65 | 4.66 |
| Finite Sample: n=35 | | | | |
| Actual Sample Size | 26 | 10% | 2.618 | 3.532 |
| | | 5% | 3.164 | 4.194 |
| | | 1% | 4.428 | 5.816 |
| Finite Sample: n=30 | | | | |
| | | 10% | 2.676 | 3.586 |
| | | 5% | 3.272 | 4.306 |
| | | 1% | 4.614 | 5.966 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

كما هو ملاحظ فإن احصائية F جاءت بقيمة (3.937479) وهي أكبر من قيمة الحدود العليا للقيم الحرجة عند 10% للعينات الصغيرة (n=30) والموضحة في الجدول أعلاه ب (3.586)، وهذه النتيجة تدعو للتسليم بالفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

هـ. تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل.

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، يتم فيما يلي قياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج (ARDL) حيث يتم تقدير معلمات العلاقة في الأجل الطويل .

الجدول رقم (5): نتائج تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل

| Levels Equation | | | | |
|--|-------------|------------|-------------|--------|
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| LAND | -1.497243 | 0.943054 | -1.587654 | 0.1347 |
| LEND | -0.036370 | 0.026116 | -1.392646 | 0.1855 |
| PROD | 0.015966 | 0.050236 | 0.317815 | 0.7553 |
| C | 30.13794 | 16.52167 | 1.824146 | 0.0895 |

EC = GDP - (-1.4972*LAND -0.0364*LEND + 0.0160*PROD + 30.1379)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

أظهرت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال الجدول رقم (5) ما يلي:

- التمويل المصرفي الزراعي (Lend) له أثر سالب وغير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي، وهو ما يعني أن التمويل المصرفي الزراعي ليس له أي تأثير معنوي على التغير في نسب الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر على المدى الطويل، وهو ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي حيث أن الزيادة في القروض الممنوحة لقطاع الزراعة يفترض أن يؤدي إلى تعزيز المستوى الكمي والنوعي لمدخلات العملية الانتاجية، ما يؤدي إلى زيادة في نسب الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات وتحقيق نسب نمو موجبة .
- الأراضي الزراعية (Land) لها أثر سالب وغير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي، وهو ما يعني أن الأراضي الزراعية ليس لها أي تأثير على التغير في نسب الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر على المدى الطويل، وهو ما يتناقض مع المنطق الاقتصادي حيث أن الزيادة في نسبة الأراضي الزراعية يفترض أن تؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي ومن ثم الزيادة في نسب الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات
- إنتاج الحبوب (Prod) له أثر موجب في الناتج المحلي الاجمالي، وهو ما يعني أن الزيادة في انتاج الحبوب **بوحدة** تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر بمقدار 1.5966% على المدى الطويل .

و. اختبار صحة النموذج

الجدول رقم (6) : نتائج اختبار صحة النموذج

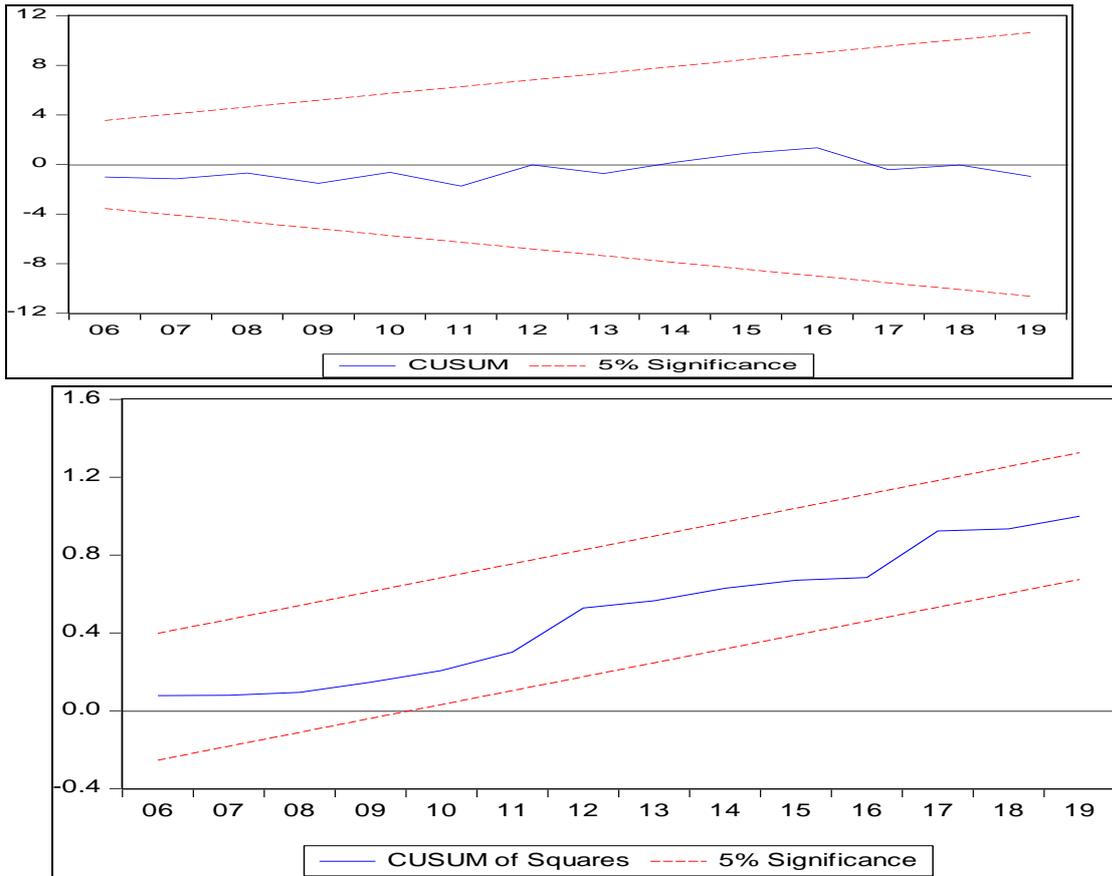
| المشكلة القياسية | نوع الاختبار | قيمة الاحصائية | قيمة الاحتمال | النتيجة |
|---------------------|---------------------|----------------|---------------|---|
| تجانس تباين الأخطاء | Heteroskedasti city | F(0.5852252) | 0.8116 | قبول فرضية العدم أي أن تباين الأخطاء متجانس . |
| طبيعة توزيع البواقي | Jarque Bera | 1.961679 | 0.374996 | قبول فرضية العدم أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا. |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ز. اختبار استقرار النموذج

من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من أي تغيرات هيكلية فيها نستخدم اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعدومة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعدومة (CUSUM of Squares). ويتحقق شرط الاستقرار الهيكلي لمعلمت المقدرة لنموذج (ARDL) إذا وقع الشكل البياني للاختباري داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%

الشكل رقم(5): اختبار استقرار النموذج بالاعتماد على اختباري Cusum و Cusum of squares



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

كما هو موضح في الشكل أعلاه فإن إختباري Cusum و Cusum of Squares كشفنا عن ثبات معلمت النموذج على طول فترة الدراسة كون الرسم البياني لم يتجاوز الحدود الحرجة في الاختبارين .

5. الخلاصة:

يعتبر الهدف الأساسي من وراء القيام بهذه الدراسة هو التعرف على أثر التمويل المصرفي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي وهل استطاعت الجزائر فعلا أن تنجح بإجراءاتها وبرامجها التمويلية الموجهة للقطاع الزراعي. كما وقد توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى عدم كفاءة وفعالية القروض الموجهة للقطاع الزراعي، حيث لا تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر.

1.5. نتائج الدراسة:

قد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نبرزها فيما يلي :

- الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتأثر إيجابيا بإنتاج الحبوب خلال فترة الدراسة، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إنتاج الحبوب ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .
- الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لا يتأثر بالأراضي الزراعية خلال فترة الدراسة،
- عدم جدوى التمويل المصرفي الزراعي في تحقيق نتائج إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي وعجزه عن الدفع بالقطاع الزراعي نحو الأفضل بالجزائر يرجع إلى السياسات التمويلية المتبعة والتي تفتقر للمتابعة والمراقبة للمقترضين والأموال المقترضة وصرفها في غير النشاط الموجهة إليه

2.5. توصيات

من بين التوصيات المدرجة ضمن هذا النطاق نذكر ما يلي:

- ضرورة تطوير القطاع الزراعي كقطاع استراتيجي يخلصها من التبعية وبناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات،
- يجب استخدام القروض الزراعية للأغراض التي منحت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك في منح القروض فقط إنما متابعة ومراقبة هذه القروض.
- تسخير الامكانيات وزيادة الأراضي المنتجة للحبوب والمواد الأولية الزراعية باعتبارها مورد استراتيجي يمكنها من تحقيق معدلات نمو موجبة ويخلصها من تبعيتها لقطاع المحروقات.

6. المراجع

المؤلفات

- جواد سعد العارف. (2010). *الاقتصاد الزراعي*. عمان: دار الولاية.
- رحمن حسن الموسوي. (2013). *الاقتصاد الزراعي*. عمان: دار أسامة.
- علي جدوع الشرفات، و تكي محجم الفواز. (2018). *أساسيات الاقتصاد الزراعي*. عمان: دار وائل

الأطروحات

- جابري أميرة. (2015-2016). تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قلمة دراسة حالة الخماسي 2010-2014. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945: الجزائر

- زاوي بومدين، و مختاري فيصل. (2015-2016). التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر -مقاربة كمية-. أطروحة دكتوراه. معسكر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي: الجزائر

المقالات

- بودرجه رمزي وآخرون. (2021). دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في خلق المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب المستثمرين حالة وكالة تبسة. مجلة اقتصاديات المال والأعمال(العدد1).
- خواترة سامية. (2020). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في قوانين الاستثمار الجديدة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية(العدد03).
- فتحيحة ملعب، و سيد علي بلحمدي. (جوان, 2020). الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال(العدد 04).
- فضيلة بوطورة وآخرون، (2020)، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وامكانية انعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الاسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد:01.

المدخلات

- بن سمينة دلال، و بن سمينة عزيزة. يومي 21-22 نوفمبر، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر. سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر: الجزائر .

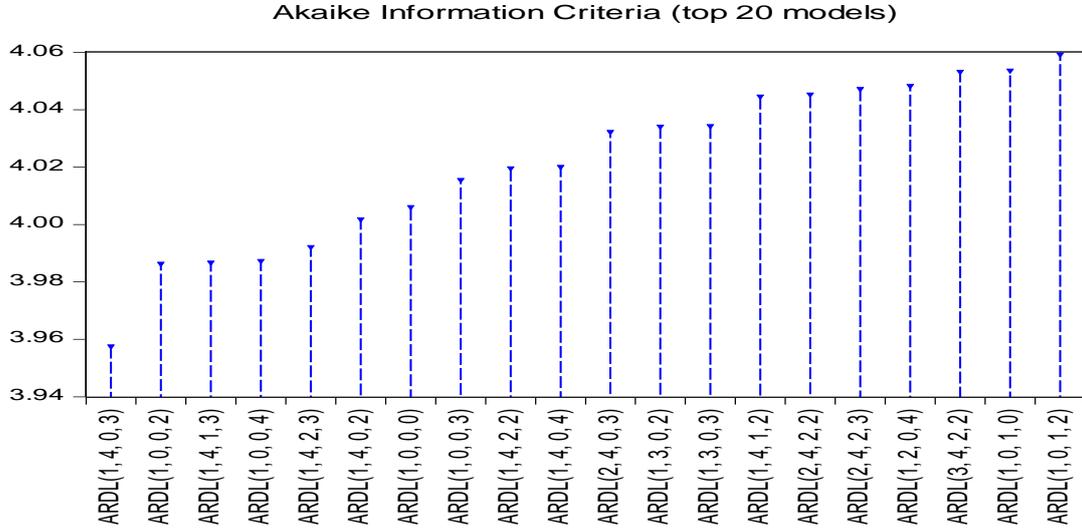
التقارير

- إكتفاء عذاب زغير . (2017). دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة .2010-2016، دائرة تخطيط القطاعات بوزارة التخطيط: العراق.

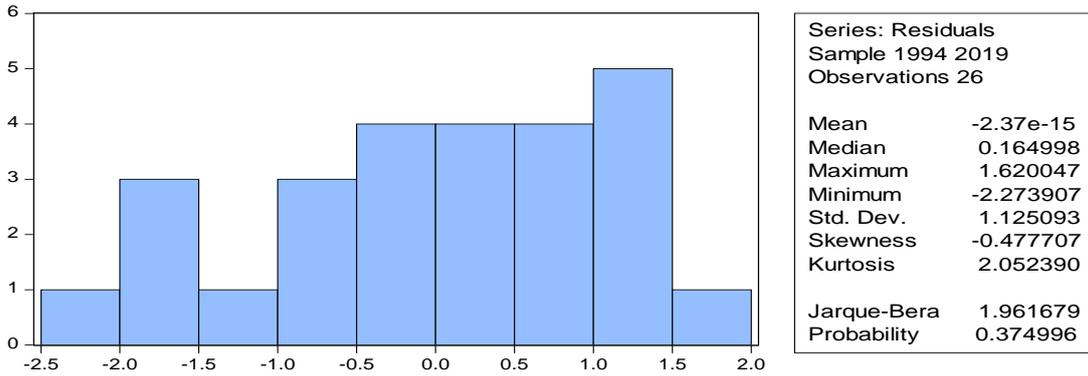
مواقع الانترنت

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: (<http://badrbanque.dz>) (15/01/2022)
- angem.dz/ar/article/prets-octroyes (11/01/2022)
- Ensej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques (25/12/2021)

الملحق رقم (I)



الملحق رقم (II):



الملحق رقم (III)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

| | | | |
|---------------------|----------|----------------------|--------|
| F-statistic | 0.585225 | Prob. F(11,14) | 0.8116 |
| Obs*R-squared | 8.189584 | Prob. Chi-Square(11) | 0.6962 |
| Scaled explained SS | 1.249447 | Prob. Chi-Square(11) | 0.9998 |

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 01/02/22 Time: 23:40

Sample: 1994 2019

Included observations: 26

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| C | -15.85756 | 14.75749 | -1.074543 | 0.3008 |
| GDP(-1) | -0.009838 | 0.192364 | -0.051145 | 0.9599 |

أثر التمويل المصرفي الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام نموذج ARDL

| | | | | |
|-----------------------------|-----------|-------------------------------|-----------|--------|
| LAND | 0.997604 | 0.819061 | 1.217986 | 0.2434 |
| LEND | 0.012069 | 0.021136 | 0.571004 | 0.5770 |
| LEND(-1) | -0.016399 | 0.026762 | -0.612752 | 0.5499 |
| LEND(-2) | 0.022452 | 0.026266 | 0.854775 | 0.4071 |
| LEND(-3) | -0.017172 | 0.023796 | -0.721631 | 0.4824 |
| LEND(-4) | 0.001855 | 0.020163 | 0.092008 | 0.9280 |
| PROD | -0.005122 | 0.012212 | -0.419470 | 0.6812 |
| PROD(-1) | -0.019518 | 0.012823 | -1.522125 | 0.1502 |
| PROD(-2) | 0.000406 | 0.016078 | 0.025233 | 0.9802 |
| PROD(-3) | 0.012458 | 0.014823 | 0.840465 | 0.4148 |
| R-squared0.314984 | | Mean dependent var1.217148 | | |
| Adjusted R-squared-0.223243 | | S.D. dependent var1.273352 | | |
| S.E. of regression1.408331 | | Akaike info criterion3.826726 | | |
| Sum squared resid27.76755 | | Schwarz criterion4.407386 | | |
| Log likelihood-37.74743 | | Hannan-Quinn criter.3.993935 | | |
| F-statistic0.585225 | | Durbin-Watson stat2.185625 | | |
| Prob(F-statistic)0.811597 | | | | |

الملحق رقم (IV):

| السنوات | معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي % | نسبة التمويل المصرفي الموجه للزراعة | نسبة الأراضي الزراعية | معدل نمو محصول الحبوب |
|---------|-----------------------------------|-------------------------------------|-----------------------|-----------------------|
| 1990 | 0.8 | 74.16 | 16.24 | -9.56 |
| 1991 | -1.2 | 65.85 | 16.22 | 62.08 |
| 1992 | 1.8 | 49.76 | 16.32 | -15.37 |
| 1993 | -2.1 | 48.45 | 16.32 | -21.37 |
| 1994 | -0.9 | 45.87 | 16.64 | 1.04 |
| 1995 | 3.8 | 42.52 | 16.95 | 10.69 |
| 1996 | 4.1 | 64.08 | 16.64 | 61.28 |
| 1997 | 1.1 | 91.52 | 16.66 | -41.71 |
| 1998 | 5.1 | 94.8 | 16.72 | 8.53 |
| 1999 | 3.2 | 14.49 | 16.68 | 26.42 |
| 2000 | 3.8 | 15.47 | 16.8 | -17.44 |
| 2001 | 3 | 21.36 | 16.84 | 25.31 |
| 2002 | 5.6 | 28.13 | 16.73 | -4.36 |
| 2003 | 7.2 | 11.62 | 16.75 | 38.89 |
| 2004 | 4.3 | 14.02 | 16.28 | -8.58 |
| 2005 | 5.9 | 13.9 | 17.3 | 11.66 |
| 2006 | 1.7 | 16.84 | 17.29 | 0.19 |
| 2007 | 3.4 | 19.6 | 17.32 | -16.64 |
| 2008 | 2.4 | 41.7 | 17.34 | -17.51 |
| 2009 | 1.6 | 31.56 | 17.37 | 59.95 |
| 2010 | 3.6 | 30.82 | 17.37 | -10.86 |
| 2011 | 2.9 | 31.67 | 17.38 | 11.46 |
| 2012 | 3.4 | 29.57 | 17.38 | 2.09 |

أثر التمويل المصرفي الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام نموذج ARDL

| | | | | |
|--------|-------|-------|-----|------|
| 8.08 | 17.4 | 28.45 | 2.8 | 2013 |
| -24.48 | 17.4 | 29.15 | 3.8 | 2014 |
| 2.26 | 17.41 | 52.46 | 3.7 | 2015 |
| -27.12 | 17.37 | 43.8 | 3.2 | 2016 |
| -2.95 | 17.36 | 44.8 | 1.3 | 2017 |
| 77.6 | 18 | 42.5 | 1.2 | 2018 |
| 0.01 | 18.25 | 48.5 | 0.8 | 2019 |

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الاحصائية لبنك الجزائر وبيانات البنك الدولي